

اثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية الكويتية
فهد مرزوق عويران النصافي
جامعة العلوم الاسلامية العالمية

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على اثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية الكويتية المدرجة في بورصة الكويت ،وقد اجريت الدراسة على عينة تكونت من (10) شركات صناعية تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة ، بناء على نتائج التحليل تم التوصل الى وجود اثر ذات دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة بابعادها التغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح، كما تبين وجود اثر للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح ، وكذلك وجود اثر دال احصائيا للتغير في القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

وبناء على النتائج تمت التوصية بضرورة العمل على وضع سياسات محددة وواضحة للاساليب والطرق المتبعة من قبل الادارات في تقييم البنود المحاسبية بالقيمة العادلة بالاضافة الى وجود مراجعة دورية لهذه الاساليب من خلال مقارنة نتائج التقييم مع الواقع الفعلي للبنود التي يتم تحققها على ارض الواقع.
الكلمات المفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، ادارة الارباح، الشركات الصناعية الكويتية.

**The Impact of Using Fair Value accounting on Earning Management in
Kuwaiti Industrial Companies
Fahed.M. Al-Nusafi**

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of using fair value accounting on earning management in Kuwaiti industrial companies listed on the Kuwait Stock Exchange, and the study was conducted on a sample consisting of (10) industrial companies chosen randomly from the study population, based on the results of the analysis, it was concluded that there is Statistical significance impact of fair value accounting with its dimensions, the change in the profits of financial instruments and the cumulative change in the fair value on earning management, as well as the existence of an effect of the change in profits of financial instruments on the earning management, as well as the existence of a statistically significant effect of the change in the fair value on earning management in the listed industrial companies In the Kuwait Stock Exchange.

Based on the results, it was recommended to work on developing specific and clear policies for the methods used by the companies in evaluating accounting items at fair value, in addition to a periodic review of these methods by comparing the evaluation results with the actual reality of the items that are realized.

Key words: fair value accounting, Earnings management, Kuwaiti industrial companies.

1.1 المقدمة

تعد محاسبة القيمة العادلة من بدائل القياس المحاسبي التي لاقت جدلا واسعا في تطبيقها بين منظري الفكر المحاسبي وعلى الرغم من توجيه المجالس المهنية المعنية بتطوير الاطر النظرية للمحاسبة المالية وخاصة المعايير اصداراتها نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة الا ان موثوقية نتائجها ما زالت دون مستوى محاسبة التكلفة التاريخية بل انها تفسح مجالا لادارات الشركات للتلاعب في الارباح وتوجيهها نحو تحقيق اهدافها.

وبالمقابل فان ادارة الارباح ما زالت تشكل مصدر قلق لاصحاب المصالح وهي احد مشاكل الوكالة التي تلجا لادارات في الشركات لاستخدامها لتحقيق مصالحها بشكل مباشر او بشكل غير مباشر مستغلة الثغرات ونقاط الضعف الموجودة في التشريعات الناظمة للعمل المحاسبي ومن اهمها المعايير كالاقتدار الى التفاصيل العلمي ووجود البدائل والخيارات المحاسبية وغيرها من العوامل التي تساهم في خلق بيئة ملاءمة لدعم ادارة الارباح، وعلى الرغم بان التلاعب بالارباح لا ترقى لمستوى المساءلة القانونية كالغش والتضليل

الا انها تعد سلوك غير اخلاقي تنتهجه الادارة، وقد جاءت هذه الدراسة للبحث في موضوع اثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية.

2.1 مشكلة الدراسة

ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتطلب المزيد من الافصاح والشفافية عن الاليات المتبعة في محاسبة القيمة العادلة وخاصة في البنود التي لا تتوفر لها مصادر توثيق كمنشورات الاصدار من البورصة باسعار الاسهم وبالتالي فان عملية اعادة التقييم تتطلب تدخل الخبراء والادارات مما يولد الشك باحتمالية تاثر عملية التقييم بالسلوك الشخصي وانعكاس ذلك على تعزيز فرص ادارة الارباح في الشركات، من هنا تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال: ما اثر محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

وقد تمثلت عناصر المشكلة بالاسئلة الاتية:

ما اثر استخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

ويتفرع من السؤال الرئيسي الاسئلة الاتية:

- ما اثر التغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت
- ما اثر التغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

3.1 اهمية الدراسة

تتبع اهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الشركات الصناعية الكويتية كداعم رئيسي للنتائج المحلي الاجمالي والاقتصاد الوطني الكويتي وبالتالي فان دراسة احد العوامل الذي قد يؤثر على واقعية نتائج الاعمال والمراكز المالية لهذه الشركات يساعد في تقديم دليلا لادارات الشركات واصحاب المصالح للاستناد عليه في اتخاذ قراراتهم.

4.1 اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اثر محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية الكويتية.

5.1 فرضيات الدراسة

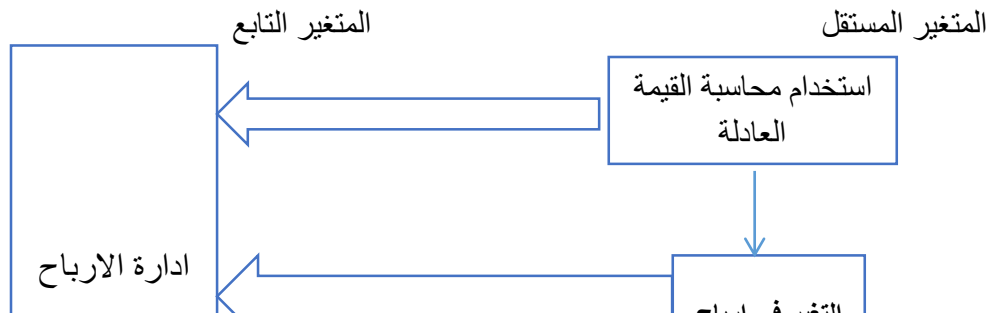
للاجابة على اسئلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الاتية:

H01: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية ، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

H01.1: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

H01.2: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتغير في متراكم القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

6.1 نموذج الدراسة



المصدر : من اعداد الباحث

1.2 الاطار النظري والدراسات السابقة

1.1.2 محاسبة القيمة العادلة

تواجه محاسبة القيمة العادلة جدلاً من قبل منظرو الفكر المحاسبي حيث ظهرت العديد من الدراسات التي انتقدت القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وبينت عيوب ذلك وبالمقابل ايده العديد من الباحثين مما ادى الى حدوث جدل طويل حول محاسبة القيمة العادلة ما زال قائماً فقد ركزت الدراسات المبكرة في المقام الأول على أهمية القيمة للافصاح عن القيمة العادلة حيث اشار (Barth,1994) الى أن القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية توفر قوة إضافية في شرح عوائد الأسهم مقارنة بالقيمة الدفترية التاريخية. اما (Barth et al,1995) فقد اشاروا الى أن الأرباح القائمة على القيمة العادلة تعد أكثر تقلباً وأن المنشآت الخاضعة لمحاسبة القيمة العادلة تنتهك متطلبات رأس المال التنظيمي بشكل متكرر. ان فلسفة التحول نحو محاسبة القيمة العادلة تأتي من واقع ان البيانات المقدمة على اساس التكلفة التاريخية اصبحت ليست ذات معنى خاصة في ظروف التضخم الكبير والتغير في القوة الشرائية للعملة النقدية المقاسة بها البنود المحاسبية، الا ان استخدام التقديرات في محاسبة القيمة العادلة قد يؤدي الى نتائج متضاربة وبالتالي قد تكون المعلومات لا قيمة لها بعد السيطرة عليها وخاصة في التأثير على الربحية المستقبلية (Nilson,1996).وقد اشار (Barth et al,1996) الى محاسبة القيمة العادلة تعطي نتائج عكسية للقروض غير العاملة والأصول والمطلوبات الحساسة للفوائد.

وبالمقابل اشار (Liang & Riedl,2014) الى ان هناك تأثير لمحاسبة القيمة العادلة على توقعات المحللين حيث وجدوا أن المنشآت تتمكن من الحصول على توقعات أكثر دقة لصافي قيمة الأصول استناداً إلى محاسبة القيمة العادلة على الرغم ان بعض الشركات ترى ان العوائد على الاسهم العادية تكون أكثر دقة بناءً على نتائج محاسبة التكلفة التاريخية.

وبين (Blanespoor et al,2013) أن نسب الرافعة المالية التي تستخدم معلومات القيمة العادلة تفسر بشكل أفضل مخاطر الائتمان للبنوك التي تقاس بالسندات ينتشر وفشل البنك. إصدار قياسات القيمة العادلة لـ SFAS 157 وكذلك يرى (Binston,2008) ان الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 اثارت بعض المخاوف لدى الباحثين من أن محاسبة القيمة العادلة تمنح المديرين المزيد من السلطة التقديرية بشأن تقييم الأصول والخصوم، كما ان القيم العادلة تعد أكثر صعوبة ومكلفة للتدقيق الذي يتطلب معرفة ومهارات محددة وعلى الرغم من ذلك من الصعوبة الحصول على نتائج دقيقة للتدقيق.

وخاصة ان العديد من الباحثين اشاروا سابقا الى ذلك مثل (Martin et al,2006) الذي بين أن هناك تحيزات غير مقصودة ومتعمدة عندما يقوم المديرون باعادة التقييم للاصول وفقا للقيم العادلة. ردا على هذه المخاوف، ركزت الدراسات على كيفية تأثير قياسات القيمة العادلة على التدقيق فقد بينت دراسة (Ettredge et al,2014) أن أصول القيمة العادلة، وخاصة تلك المصنفة ضمن المستوى الثالث، تزيد من اتعاب التدقيق بشكل عام وكذلك تكون فيها مدخلات القيمة العادلة أقل شفافية وأقل موضوعية، وترتبط بزيادة الشك بشأن التقييم ويصعب التحقق منها.

من جهة اخرى اشار (Song et al,2010) ان محاسبة القيمة العادلة بناءً على متطلبات الإفصاح تظهر أن القيم العادلة للمستوى الاول والمستوى الثاني أكثر صلة بالواقع بشكل اكبر من اصول المستوى الثالث.

بالإضافة إلى ذلك، ان الحوكمة الرشيدة تساهم في زيادة أهمية القيم العادلة وخاصة القيم العادلة للاصول من المستوى الثالث كما بين (Riedl & Serafeim,2011) ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاصول من المستوى الثالث يؤدي الى تكلفة أعلى لرأس المال كما أن الاختلافات في تكلفة رأس المال عبر المستويات الثلاثة لأصول القيمة العادلة تكون اقل بالنسبة للمؤسسات المالية التي لديها بيانات معلومات أفضل. وبين (Liao et al,2013) أن هناك علاقة ايجابية بين عدم تناسق المعلومات ومعلومات القيمة العادلة المتعلقة بصافي الاصول ومخصصات خسائر القروض على حد سواء خلال الأزمة المالية، كذلك بينت دراسة (Goh et al,2015) انه يجب التحقق من توقعات المحللين للمعلومات الناتجة حيث تبين ان هناك اختلافات في مستوى مقاييس القيمة العادلة بين المستويات الثلاثة للاصول بحيث كانت مقاييس المستوى الاول اعلى من المستوى الثاني ومقاييس المستوى الثاني اعلى من مقاييس المستوى الثالث.

واكد على ذلك (Ayres et al ,2017) حيث اشاروا بأن دقة توقعات المحللين ترتبط ارتباطاً إيجابياً بقياسات القيمة العادلة للاصول من المستويات الاول والثاني، ولكن ليس بنفس المستوى مع قياسات القيمة العادلة للمستوى الثالث. تشير الدراسات الحديثة حول مقاييس القيمة العادلة إلى أن كل من المستوى الثاني ومستويات القيمة العادلة من المستوى الثالث قد كانت غير شفافة، وأقل موثوقية بالإضافة الى بروز التقديرات فيها بشكل كبير حيث اظهرت دراسة (Bens et al,2016) أن عدم اليقين في المعلومات المرتبطة بمستوى القيمة العادلة لأصول المستوى الثاني والمستوى الثالث قد انخفض بشكل كبير بعد حدوث الازمة المالية العالمية عام 2008 وزيادة الاهتمام بتقديرات إصدار القيمة العادلة.

وقد بين (Badia et al, 2017) ان تقارير الدخل الشامل تعطي صورة اوضح عن التغييرات في القيم العادلة حيث اظهرت أن الشركات لديها نسب أعلى من أصول وخصوم القيمة العادلة من المستوى الثاني والمستوى الثالث، وقد اشار (Wang & Zhang,2017) ان هناك ارتباطا ايجابيا بين مقاييس القيمة العادلة لاصول المستوى الثاني والمستوى الثالث مع الطلب على الدين القابل للتحويل والديون قصيرة الاجل.

2.1.2 ادارة الارباح

تتضارب مصالح مستخدمي المعلومات المالية فكل جهة منهم تحتاج نوع معين من الارباح لتحقيق اهدافها فالادارة تطمح للحصول على الحوافز المالية والعقود المجزية وبالمقابل يسعى للملاك لتعظيم ارباحهم والحصول على العوائد المباشرة من خلال التوزيعات او غير مباشرة من خلال التغير في القيم السوقية لاسهمهم، بينما يتطلع المقرضون والدائنون الى الحصول على اقساط قروضهم والفوائد المترتبة عليها في الوقت المناسب، واستجابة لهذه الاختلافات تسعى ادارة المنشأة للاستفادة من الخيارات المحاسبية والتقديرات التي تخضع لسيطرتها والعمل على توجيهها بما يخدم مصالح معينة قد تكون مصالحهم المباشرة او مصالح الملاك او اية جهة من اخرى من اصحاب المصالح.

وقد برز مصطلح ادارة الارباح للتعبير عن السلوك الذي تقوم بها الادارة في المنشأة لتوجيه الربح نحو هدف معين وقد ورد تعريفات متعددة لادارة الارباح اشارت الى انها سلوك تتبعه الادارة لتحقيق هدف معين فمثلا قد تسعى لتخفيض الربح بهدف الاستفادة من الضرائب، وقد تزيد الدخل بهدف زيادة الحوافز الادارية المستحقة للادارة وقد تلجأ الادارة احيانا لتمهيد الدخل بهدف اظهار الارباح بمستوى ثابت عبر السنوات وبالتالي المحافظة على اسعار الاسهم في الاسواق المالية، وقد اشار (Beyer et al,2019) الى ان الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ادارة الارباح قد ركزت على منهجين رئيسيين:

- المنهج الأول: لا يأخذ بالاعتبار الوقت حيث يدرس إعدادات فترة واحدة للتقارير المالية (Guttman et al,2006).

- اما المنهج الثاني فيركز على إعدادات فترتين ويفترض أنه بمجرد أن يتحيز المدير في تقرير الفترة الأولى، يجب أن يكون هناك انعكاس كامل لتحيز الفترة الأولى في التقارير المالية للفترة الثانية، وفي مثل هذه الحالة لن يكون للادارة سلطة تقديرية لإعداد التقارير في الفترة الثانية، وبالتالي، فإن هذه النماذج لا تأخذ بالاعتبار الطبيعة الديناميكية لقرارات الإبلاغ في الممارسة (Ewert & Wagenhofer, 2011).

وعلى الرغم من كثافة الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح إلا أن هناك سمتين رئيسيتين تتعلقان ببيانات إعداد التقارير الخاصة بالشركات تم التغاضي عنها إلى حد كبير وهي :

- الطبيعة الديناميكية لعملية أرباح الشركات.
- عدم تماثل المعلومات المستمر بين المديرين والمستثمرين.
واستجابة لذلك اقترح (Beyer et al,2019) نموذجا يكمل الأدبيات النظرية الموجودة حول إدارة الأرباح وجودة الأرباح حيث تم الاخذ بالاعتبار الطبيعة الديناميكية للأرباح وعدم تماثل المعلومات. ونظرا لاهمية اكتشاف ممارسات ادارة الارباح وصعوبة قياسها فلا يوجد مقياس واحد ثابت لذلك من هنا ورد في الفكر المحاسبي العديد من النماذج التي طورها الباحثون بهدف قياس مستوى ادارة الارباح اعتمدت معظمها على الاستحقاقات ومن بينها (Healy,1985)، الذي قام بقياس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الكلية . في حين استخدم آخرون المستحقات الاختيارية، كدالة لإدارة الأرباح ،وقد استبعدت الدراسات السابقة الاستحقاقات غير التقديرية لأنها تمثل الواقع الفعلي للشركة ؛ ومن ثم لا يمكن السيطرة عليها من قبل المديرين.

ترتبط ادارة الارباح بشكل كبير مع جودة الارباح ارتباطاً عكسياً حيث ان زيادة التلاعب في الارباح سيؤدي الى تخفيض جودة الارباح من هنا فان اكتشاف مستوى ادارة الارباح يتم من خلال المستحقات الاختيارية بالمقابل يتم قياس جودة الارباح من خلال المستحقات الكلية والتي تتكون من المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، وقد اشار (Baridwan & Hariani,2010) الى ان جودة الارباح تتأثر بالعوامل التي يتم من خلالها قياس ادارة الارباح وبما ان كل من جودة الارباح وادارة الارباح تعتمد على المستحقات فان ذلك يعني ان العوامل التي تساهم في تخفيض قدرة الادارة على ادارة الارباح سيكون لها اثر ايجابي على جودة الارباح ،حيث ان الشركات التي لا تمارس فيها ادارة الارباح او تكون منخفضة تكون فيها جودة الارباح افضل من تلك التي تمارس فيها ادارة الارباح .

وقد بينت دراسة (Ahmadpour & Shahsavari,2016) ان عدم وجود او ضعف ادارة الارباح في المنشأة لا يمكن النظر بشكل مطلق كدليل على وجود جودة في الارباح حيث يعزى السبب الى تدخل عوامل أخرى للتأثير على جودة الارباح مثل سوق رأس المال والحوافز والتعويضات الادارية التي يمكن اعتبارها عوامل ضغط لارتكاب ممارسات قد تقلل من جودة الأرباح.

1.3 منهجية الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة حيث قدم الباحث وصفا مختصرا لمحاسبة القيمة العادلة وادارة الارباح من واقع الادبيات السابقة وكذلك تم تجميع البيانات اللازمة ومعالجتها احصائيا لاتخاذ القرار المناسب للاجابة على اسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت والبالغ عددها 29 شركة اما عينة الدراسة فقد بلغت 10 شركات تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة وقد شملت الدراسة السنوات (2015-2019).

3.3 قياس متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل محاسبة القيمة العادلة :
- التغير في ارباح الادوات المالية : وتم قياسه من خلال طرح ارباح الادوات المالية للسنة السابقة من ارباح الادوات المالية للسنة الحالية مقسوما على ارباح الادوات المالية للسنة الماضية.
- التغير في متراكم القيمة العادلة : وتم قياسه من خلال طرح متراكم القيمة العادلة للسنة السابقة من متراكم القيمة العادلة للسنة الحالية مقسوما على متراكم القيمة العادلة للسنة الماضية.
- ادارة الارباح : تم قياسه من خلال نموذج جونز المعدل

$$TA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (1/A) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta_4 (ROA_{i,t} / A_{i,t-1}) + \epsilon_{i,t}$$

نتائج الدراسة

اولاً : الاحصاء الوصفي

للتمكن من وصف متغيرات الدراسة تم استخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للبيانات حيث ظهرت على النحو الاتي:

- 1- المتغير المستقل: محاسبة القيمة العادلة وقد تم ثقباسها من خلال التغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة.
- التغير في ارباح الادوات المالية

جدول رقم (1) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتغير في ارباح الادوات المالية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	السنة
1	0.941	0.052	2015
2	0.372	0.043	2016
3	0.487	0.031	2017
5	0.921	-0.012	2018
4	0.854	0.021	2019

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن الوسط الحسابي للتغير في ارباح الادوات المالية يتناقص تدريجياً بتقدم السنوات، وتحصد سنة (2015) اعلى قيمة وسط حسابي وقدره (0.052) وانحراف معياري يبلغ (0.941)، وفي المركز الثاني يبلغ الوسط الحسابي (0.043) وانحراف معياري (0.372)، أما سنة (2017) يبلغ الوسط الحسابي فيها (0.031) وانحراف معياري (0.487)، ويحصل المركز الرابع الوسط الحسابي (0.021) وانحراف معياري (0.854) لسنة (2019)، ونلاحظ بان قيم الوسط الحسابي للتغير في ارباح

الادوات المالية اتجهت نحو السالب في سنة (2018) لتبلغ من الوسط الحسابي (-0.012) وتحصد بذلك المركز الخامس كونه ادنى قيمة كما مبين في الجدول اعلاه وبانحراف معياري (0.921)

- التغير المتراكم في القيمة العادلة

جدول رقم (1) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتغير المتراكم في القيمة العادلة

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
2015	0.062	0.714	2
2016	0.123	0.824	1
2017	0.042	0.986	3
2018	0.035	0.941	4
2019	0.020	0.616	5

بين الجدول اعلاه الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتغير المتراكم في القيمة العادلة للفترة (2015-2019) ليتبين بان سنة (2016) تحقق اعلى وسط حسابي على امتداد تلك السنوات وقدره (0.123) وبانحراف معياري (0.824)، أما المركز الثاني تحتله سنة (2015) بوسط حسابي (0.062) وانحراف معياري (0.714)، وفي سنة (2017) بدأ الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتغير المتراكم في القيمة العادلة بالتناقص لنهاية الفترة المذكورة حيث بلغ الوسط الحسابي (0.042) وبانحراف معياري (0.986) وبعدها يكون الوسط الحسابي البالغ (0.035) يحتل المركز الرابع وبانحراف معياري (0.941) لسنة (2018)، ونلاحظ ان ادنى قيمة للوسط الحسابي تحصدتها سنة (2019) بقيمه (0.020) وانحراف معياري (0.616).

ادارة الارباح : المستحقات الاختيارية

جدول رقم (3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمستحقات الاختيارية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	السنة
4	0.921	0.005	2015
1	0.942	0.042	2016
3	0.682	0.016	2017
2	0.637	0.027	2018
5	0.529	0.001	2019

يبين الجدول اعلاه (إدارة الأرباح: المستحقات الاختيارية) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري على امتداد خمس سنوات لنلاحظ بان اعلى قيمة للوسط الحسابي وقدره (0.042) كان لسنة 2016 بانحراف معياري يبلغ (0.942)، اما ادنى قيمة كانت تحصدتها سنة 2019 بوسط حسابي بلغ (0.001) وانحراف معياري (0.529)، والمركز الثاني كان للوسط الحسابي وقدره (0.027) وبانحراف معياري (0.637)، اما سنة 2017 فكان ترتيبها المركز الثالث كون الوسط الحسابي لها يبلغ (0.016) وبانحراف المعياري يبلغ (0.682)، وفي المرتبة ما قبل الاخيرة تاتي سنة 2015 بوسط حسابي قدره (0.005) وانحراف معياري (0.921).

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية التي نصت على :

H01: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

جدول رقم (4) ملخص النموذج

النموذج	R	R2	St. Error
1	0.520	0.2704	1.231

يتبين من واقع الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية الاتجاه بين استخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية، التغير في متراكم القيمة العادلة) والمتغير ادارة الارباح حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.520) كما بينت النتائج ان لمتغير محاسبة القيمة العادلة بابعاده قد استطاع تفسير ما نسبته (27.04%) من تباين المتغير ادارة الارباح اما النسب غير المفسرة من التباين فتعود لعوامل لم نتناولها الدراسة.

جدول رقم (5) اختبار التباين ANOVA

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	Sig
1	الانحدار	58.241	20.21	16.421	0.000
	البواقي	23.412	0.423		
	المجموع	81.653			

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة f قد بلغت (16.421) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية ، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية ، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

جدول رقم (6) معاملات الانحدار

V	B	St.Error	Beta	T	Sig
الثابت	1.215	0.216		4.574	0.00
التغير في ارباح الادوات المالية	0.721	0.081	0.462	3.214	0.00
التغير المتراكم في القيمة العادلة	0.031	0.046	0.321	2.145	0.021

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك اثر دال احصائيا للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت حيث بلغت قيمة t (3.214) وبمستوى دلالة احصائية (0.00)، كما يتضح وجود اثر دال احصائيا للتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح حيث بلغت قيمة t (2.145) وبمستوى دلالة احصائية (0.021)، كما يتبين ان ميل الانحدار الخاص بالتغير في ارباح الادوات المالية قد بلغ (0.078) ، مقابل (0.031) لتاثير التغير المتراكم في القيمة العادلة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

H01.1: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

جدول رقم (7) ملخص النموذج

Std.Error	R2	R
0.732	0.187	.432

يتبين من واقع الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية الاتجاه بين التغير في ارباح الادوات المالية والمتغير ادارة الارباح حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.432) كما بينت النتائج ان المتغير ارباح الادوات المالية قد استطاع تفسير ما نسبته (18.7%) من تباين المتغير ادارة الارباح اما النسب غير المفسرة من التباين فتعود لعوامل لم تتناولها الدراسة.

جدول رقم (8) نتائج التباين ومعاملات الانحدار

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	T	Sig
1	الانحدار	20.160	6.522	4.265	0.000
	البواقي	68.120	0.832		
	المجموع	88.280			
Beta 0.4320B .445					

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة t قد بلغت (4.265) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. كما يلاحظ من الجدول ان قوة تأثير المتغير التغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح قد بلغت (0.432).

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على: H01.2: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في متراكم القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

جدول رقم (9) ملخص النموذج

Std.Error	R2	R	
0.456	0.097	0.312	

يتبين من واقع الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية الاتجاه بين التغير في متراكم القيمة العادلة والمتغير ادارة الارباح حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.312) كما بينت النتائج ان المتغير المستقل التغير في متراكم القيمة العادلة بابعاده قد استطاع تفسير ما نسبته (9.7%) من تباين المتغير ادارة الارباح اما النسب غير المفسرة من التباين فتعود لعوامل لم تتناولها الدراسة.

جدول رقم (10) نتائج التباين ومعاملات الانحدار

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	t	Sig
	الانحدار	21.240	7.523	6.82	0.000
	البواقي	48.150	0.465		
	المجموع	69.390			
B:0.162 , Beta, 0.178					

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة t قد بلغت (6.82) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. كما يتبين ان قيمة بيتا قد بلغت (0.178) مما يشير الى قوة تأثير التغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح.

الاستنتاجات والتوصيات

تبين من واقع النتائج وجود اثر ذات دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة بابعادها التغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح، كما تبين وجود اثر للتغير في ادارة ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح، وكذلك وجود اثر دال احصائيا للتغير في القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. كما يلاحظ ان المتغير الاقوى تأثيرا كان التغير في ارباح الادوات المالية ويستدل على ذلك من قيمة بيتا الخاصة باثر التغير في ارباح الادوات المالية والتي بلغت (0.462).

ويستدل من النتيجة اعلاه ان كلا من التغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة يقدمان نموذجا متكاملًا في التأثير على ادارة الارباح وقد يعزى ذلك لتدخل الاحكام الشخصية من قبل المختصين في ادارات الشركات في تقييم مكونات كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، وبهذا يستنتج ان تطبيق محاسبة القيمة قد فسحت المجال للادارات لخلق مكون جديد لدعم عملية ادارة الارباح من قبل ادارات الشركات، ويعد ذلك احد الانتقادات التي واجهت محاسبة القيمة العادلة والتي استندت الى ربط نتائجها مع الخصائص النوعية للمعلومات حيث تمت الاشارة الى ضعف موثوقية البيانات الناتجة عن محاسبة القيمة العادلة.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة تمت التوصية بضرورة العمل على وضع سياسات محددة وواضحة للاساليب والطرق المتبعة من قبل الادارات في تقييم البنود المحاسبية بالقيمة العادلة بالاضافة الى وجود مراجعة دورية لهذه الاساليب من خلال مقارنة نتائج التقييم مع الواقع الفعلي للبنود التي يتم تحققها على ارض الواقع.

قائمة المراجع

1. Ahmadpour, A., & Shahsavari, M. (2016). Earnings Management And The Effect Of Earnings Quality In Relation To Bankruptcy Level (Firms Listed At The Tehran Stock Exchange) . *Iranian Journal Of Management Studies*, 77-99
2. Ayres, D., Huang, X., & Myring, M. (2017). Fair value accounting and analyst forecast accuracy. *Advances in Accounting*, 37(June), 58–70.
3. Badia, M., Duro, M., Penalva, F., & Ryan, S. (2017). Conditionally conservative fair value measurements. *Journal of Accounting and Economics*, 63(1), 75–98.
4. Baridwan, Z., & Hariani, A. R. (2010). *The Presence of Earnings Manipulation Incentive as a Prerequisite for Positive Accounting Theory the Benefits of Higher-Quality Audit to be Realized: The Case of Indonesia*. Universitas Gadjah Mada (UGM) and Universitas Gadjah Mada Working Paper Series.
5. Barth, M. E., (1994)“Fair-Value Accounting for Banks Investment Securities: What do Bank Share Prices Tell Us?”, *Bank Accounting and Finance*, Vol. 7, , pp. 13–23.
6. Barth, M. E., Landsman, W. R. & Wahlen, J. M., (1995)“Fair Value Accounting: Effects on Banks’ Earnings Volatility, Regulatory Capital, and Value of Contractual Cash Flows”, *Journal of Banking and Finance*, Vol. 19, , pp. 577–605.
7. Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (1996). Value-relevance of banks' fair value disclosures under SFAS no. 107. *The Accounting Review*, 71(4), 513–537.
8. Bens, D. A., Cheng, M., & Neamtiu, M. (2016). The Impact of SEC disclosure monitoring on the uncertainty of fair value estimates. *The Accounting Review*, 91(2), 349–375.
9. Benston, G.J., 2008. The shortcomings of fair-value accounting described in SFAS 157. *J. Account. Public Policy* 27 (2), 101–114
10. Beyer,A., Guttman,H.,&Marinovic,I (2019). Earning Management and Earnings Quality:Theory and Evidence,*The Accounting Review*,94(4),77-101.
11. Blankespoor, E., Linsmeier, T. J., Petroni, K., & Shakespeare, C. (2013). Fair value accounting for financial instruments: Does it improve the association between bank leverage and credit risk? *The Accounting Review*, 88(4), 1143–1177.
12. Ettredge, M. L., Xu, Y., & Yi, H. S. (2014). Fair value measurements and audit fees: Evidence from the banking industry. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 33(3), 33–58.
13. Ewert, R., and A. Wagenhofer. 2011. *Earnings Quality Metrics and What They Measure*. Working paper, University of Graz

14. Goh, B. W., Li, D., Ng, J., & Yong, K. O. (2015). Market pricing of banks' fair value assets reported under SFAS 157 since the 2008 financial crisis. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(2), 129–145.
15. Guttman, I., O. Kadan, and E. Kandel. 2006. A rational expectations theory of kinks in financial reporting. *The Accounting Review* 81 (4): 811–848. <https://doi.org/10.2308>.
17. Healy, P. M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decision. *Journal of Accounting and Economics*, 7,: 85 – 107.
18. Liang, L., & Riedl, E. J. (2014). The effect of fair value versus historical cost reporting model on analyst forecast accuracy. *The Accounting Review*, 89(3), 1151–1177.
19. Liao, L., Kang, H., Morris, R., & Tang, Q. (2013). Information asymmetry of fair value accounting during the financial crisis. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 9(2), 221–236.
20. Martin, R. D., Rich, J. S., & Wilks, T. J. (2006). Auditing fair value measurements: A synthesis of relevant research. *Accounting Horizons*, 20(3), 287–303.
21. Nelson, K. K. (1996). Fair value accounting for commercial banks: An empirical analysis of SFAS No. 107. *The Accounting Review*, 71(2), 161–182.
22. Riedl, E.J., Serafeim, G., (2011). Information risk and fair value, an examination of equity betas and bid-ask spreads. *J. Account. Res.* 49 (4), 1083–1122.
23. Song, C. J., Thomas, W. B., & Yi, H. (2010). Value relevance of FAS No. 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. *The Accounting Review*, 85(4), 1375–1411.
24. Wang, H., & Zhang, J. (2017). Fair value accounting and corporate debt structure.
25. *Advances in Accounting*, 37(June), 58–70.

